

## في الواجهة

# جنبلات: طوقوني... سأكمل ولو بقيت لوحدني

تذلك ااحالة حادثة قبر شمون الى المحكمة العسكرية الشف، القضائي فيها في الظاهر. وتيزد سجالاتها قليلاً ، ولا توحد ابواب الحوار، من غير ان تعالج الشف السياسي الذي هو الاصل، المرتبط بالنزاع الدرزي - الدرزي واستعادة مجلس الوزراء اجتماعاته

### نقولاً ناصيف

ليست مصادفة ان مشكلتين مختلفتين، في ظروف متفاوتة، بإبطال مغايرين، تخلصان ليس الى نتيجة واحدة فحسب، بل الى اخراج متناقض تماماً: اوشكت حادثة قبر شمون، وهي مشكلة نشأت سياسية وتحولت للنزاعاً دمويًا كاد ان تتسبب في فتنة مزروجة برززية - درزية ومدرزية - مسيحية، الا ان مجلس الوزراء نأى بنفسه عنها. عطلته وشلت اجتماعاته، واصر رئيس الحكومة سعد الحريري على معالجتها خارج المجلس. مشكلة اخرى قانونية في صلبها تحولت للنزاع امنية واذرت مجدداً بفتنة لبنانية - فلسطينية نجمت عن اجراءات اتخذها وزير العمل كميل ابو سليمان في نطاق تطبيقه قوانين لبنانية نافذة. بيد ان رئيس الحكومة

## هالم يسلم ارسلان بها. المحكمة العسكرية امام متهمين ماثليث واخرين فارين

سارع الى وضع يد مجلس الوزراء على معالجتها. كلنا المشكلتين - وان يتفاوت - اعدائنا الى الاذهان الطريقة اللبنانية في اشغال الحرائق وتعريض الاستقرار ليس للاهتزاز فحسب، بل لانهيار.

في حادثة قبر شمون ثمة فريق سلم راقتت مرحلتها، بعضها بات معانداً كنزول مسلحين الى الشوارع واحراق اطرار وقطع طرق، وبعضها يقع في الحسبان دانثما هو تسعير التفتيش المذهبي او الطائفي في اطلاق النار في البعض الثالث يتخرج كي يصبح سابقة مع انها ليست المرة الاولى التي يحدث، هو الامن بالتراضي. في حادثة الشوفيات قبل اشهر هُزب احد المتهمين بجريمة قتل في سوريا من طريق مرجعية سياسية تولت تهريبه، واعتبر الموضوع منتهياً عند هذا الحد الي حين اوان المصالحة

الدرزية - الدرزية التي لا تزال معتذرة. اضافة لتكريس الامن بالتراضي، وتُحدت دورها قضاء بالتراضي، حينما تصر المرجعيات السياسية على حماية مسلحيها، ترفض تسليمهم، وتملي على القضاء اي ضالع بدوره في اطلاق النار في 30 حزيران. مع ان الاجهزة الامنية تعرف هؤلاء، لا تذهب الى اعتقالهم وتوقيفهم ما داموا يستغلون حصانة المرجعية التي تحميهم، في هذا الفريق او ذاك، مع ان حادثة قبر شمون افضت الى ضحيتين وثالث يردق في حال حرجة، شأن ضحايا تسببت فيها حادثة الشوفيات.

بذلك تضيف حادثة قبرشمون حجة اضافية لتكريس الامن بالتراضي، مجلس الوزراء وتعطيل اجتماعاته، بعدما اضحى لكل منهما مؤيدون في وجهة نظر. لا يزال النائب طلال ارسلان يتمسك بالاحالة الى المجلس العدلي. يرفضه هذا يجعل الاحالة الى المحكمة العسكرية غير ذات قيمة قضائياً، وترفع من وتيرة التصعيد السياسي، وقد لا يكون مؤكداً من غير المؤكد ان الجانب القضائي في النزاع الدرزي - الدرزي يحل الجانب السياسي الذي يصعد في تشججه الى حادثة الشوفيات وانتخابات 2018. في 30 حزيران، كانت ثمة اصال

قرب المصالحة بين الطرفين، اصف ان نزاعهما مكنهما من الانتفال به الى مجلس الوزراء وتعطيل اجتماعاته، بعدما اضحى لكل منهما مؤيدون في وجهة نظر. لا يزال النائب طلال ارسلان يتمسك بالاحالة الى المجلس العدلي. يرفضه هذا يجعل الاحالة الى المحكمة العسكرية غير ذات قيمة قضائياً، وترفع من وتيرة التصعيد السياسي، وقد لا يكون مؤكداً من غير المؤكد ان الجانب القضائي في النزاع الدرزي - الدرزي يحل الجانب السياسي الذي يصعد في تشججه الى حادثة الشوفيات وانتخابات 2018. في 30 حزيران، كانت ثمة اصال

استعداده دفع دبة ضحية الشوفيات اذا اقتضى الامر، على ان لا يصير الى توقيف المتهم الرئيسي الفار امين السوقي «وان ليوم واحد»، رفض جنبلات المغايضة قبل ان يصير الى تسليم السوقي نفسه الى القضاء، من ثم يُنظر في اسقاط الحق الشخصي ويُعد للمصالحة الدرزية - الدرزية. مع تاكيده حينذاك انه لا يريد «دماً درزياً في الشارع»، وصلت الفكرة الى رئيس الجمهورية ميشال عون بعدما حمل الوزيران اكرم شهيد ووائل بوفاعور اقتراح اسقاط الحق الشخصي المشروط، على ان يتولى القضاء التحقق من مسؤولية المتهم. بوقوع حادثة قبر شمون على الاثر - على نحو بدا مكملاً للتفتيش الدرزي - الدرزي كأنه ينتظر شرارة ما بين انصار الصراخين، قبل ان تضاعف في وطائه وتفكره زيارة الوزير جبران باسيل لعائله وتالياً المواقف التي ادلى بها وصولاً الى تذكيره باحداث 1840 والامير بشير الشهابي - تيقن جنبلات من ان مسلسل التصعيد ماضي ضده طوى صفحة المصالحة المحتملة في الشوفيات مع كل الرسائل المتقلبة بينه وارسلان، وبات امام واقع جديد.

خلافًا لما فعل على ابواب حرب الجبل عام 1983، عندما اقرن التهديد الوجودي لطائفته من خصوصها على ارضها بحمل السلاح، معولاً حينذاك على ظهيرين سوري وفلسطيني اتاحا له ان يرسم حدود امارته، استعداد اخيراً فكرة التهديد الوجودي لكن بلا سلاح ماذون به. قال وغرّد والقضاء، ويكتفي باحتجاج شارعه، ولا يزال، انه تحت سقف القانون والعدلية، ويكتفي بالمخيطين به بسمعونه يقول: «طوقوني». احياناً، بكفئه، يرسم صورة الفطوق من حول عنقه: «لكنني ساواجه. لو بقيت لوحدني ساكلم».

يصبح طبيعياً عندئذ ان الرجل، الذي اضحى بلا ظهير سوري وفلسطيني، وبلا ظهير سني موثوق به خصوصاً اعتاد عليه كما والده، لا يسع احداً ان يتركه وحيداً. لا الرئيس نبيه بزي، ولا الحريري ظاهراً في الغالب، بل ايضاً حزب الله. كذلك فحوى ما عاد به بوفاعور من زيارة الساعات القليلة للرياض قبل اسبوعين، ومقابلته مدير المخابرات السعودية خالد حميدان.

## قضية

# استشارة غبّ الطالب («إخضام» جان العليّة: شفافية المناقصات العمومية في خطر

نشذّ الحملة على المدير العام لإدارة المناقصات جانّ العليّة بهدف «تأديبه» ولصعق من إبداء الملاحظات على دفاتر شروط الصفقات العمومية. هذه المرّة، استندت الحملة إلى راي صادر من هيئة التشريع والاستشارات بخلص إلى ان مراسلات العليّة مع باقي الإدارات يجب ان تمرّ عبر رئيس التفتيش المركزي، الذي يجب ان يحرص على «تقيّد مدير المناقصات بالقوانين»، و«الاجوء إلى العقوبات التأديبية»

### محمد وهبة

لم تنته فصول محادثات كسر استقلالية إدارة المناقصات وإخضاعها لسيطرة رئيس التفتيش المركزي المباشرة في كل أعمالها، إذ عملت رئاسة مجلس الوزراء على استصدار رأي من هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل بمنح رئيس التفتيش صلاحيات «الحرص على تقيّد مدير المناقصات بالقوانين وعدم مخالفتها، ومنها اصول التّخاطب مع باقي الإدارات»، وإلا فإنه يحقّ لرئيس التفتيش «للجوء إلى العقوبات التأديبية بحق مدير المناقصات».

### العليّة يخاطب الحكومة

في 28 أيار 2018، أي بعد بضعة أيام على انفجار الصراع على الصلاحيات بين المدير العام لإدارة المناقصات جان العليّة ورئيس التفتيش المركزي جورج عطية، طلب المدير العام لهيئة الوزراء القاضي محمود مكية من هيئة التشريع والاستشارات إبداء رأيها باصول التّخاطب بين إدارة المناقصات ومقام رئاسة الحكومة. وجرى تضمين الملف مراسلات بشأن مناقصات عمومية تعود إلى عام 2011، وأشار مكية إلى ان مراسلات العليّة إلى رئاسة مجلس الوزراء تذهب مباشرة من دون المرور عبر رئاسة التفتيش المركزي، لذا، فإن المطلوب «تحديد الوضع الوظيفي والإداري لرئيس إدارة المناقصات من خلال الآتي:

بيان ما إذا كانت هذه الوحدة من وحدات التفتيش المركزي، وبالتالي ما إذا كان يجوز لرئيسها أن يخاطب مباشرة رئاسة مجلس الوزراء أو ان يحيل إليها أي معاملة من دون المرور عبر رئاسة التفتيش المركزي، وما يمكن اتخاذه من تدابير إدارية في حال إصرار رئيس الإدارة على مخالفة اصول التّخاطب الإداري، والجهة الصالحة لاتخاذ هذه التدابير».

### تسليية محدّدة للسيطرة

بحديثات مقتضبة، أشارت هيئة التشريع والاستشارات المؤلفة من القاضي محمد قواز ومن رئيس الهيئة بالانتداب القاضي جويل فواز، إلى المادة الثامنة من مرسوم إنشاء التفتيش المركزي التي تفوض إلى رئيس الهيئة ممارسة الصلاحيات المالية والإدارية ضمن إدارته، وعطفها على المادة 22 من تنظيم التفتيش المركزي التي تنص على أنه «تتولى

مجلس الوزراء، فهل يكون لرابها قيمة قانونية؟ أما في المضمون، فإنه كان على القضاة التمييز بين هيئة التفتيش وإدارة التفتيش المركزي، علماً بأن رئيس إدارة المناقصات ليس عضواً في هيئة التفتيش كما ان المادة 22 أناطت موضوع المناقصات حصراً بإدارة المناقصات.

اطرف ما في الأمر ان الهيئة خلصت الى نتيجة أن رئيس التفتيش يفرض على المدير العام العقوبة، إما بناءً على اقتراح المدير العام لإدارة المناقصات، وإما بناءً على اقتراح رئيس التفتيش؛

واقعيًا، جذور هذه الصلاحيات المتنازع عليها لا تتعلق بالشكل، بل بمضمون ممارسته العليّة لصالحيات المدير العام لإدارة المناقصات واعتراضاته على بنود في دفاتر شروط المناقصات العمومية مخالفة للقانون ولقرارات مجلس الوزراء ذات الصلة وتجرّئه على توقيف هذا الأمر في مراسلات رسمية. «مدير المناقصات» كما لو أنه مدير واحد، بل بدفاتر عديدة غير مطابقة للشروط القانونية ولقرارات مجلس الوزراء بدات في 2012 واستمرت إلى اليوم، ومنها مناقصات جمع ونقل نفايات اتحادات البلديات، ومناقصات لوزارة العمل تتعلق بالبطاقات الممكنة والغناء مناقصة تجهيزات المطار بصيغتها الأولى، وصولاً إلى الميكانيك والكهرباء... في كل هذه المناقصات كان العليّة معترضاً على البنود العليّة ليصبح عائقاً أمام الصفقات المريدة، وبات «ترويضه» أمراً مطلوباً من أكثر من جهة سياسية.

هكذا وُلد مشروع إخضاع إدارة المناقصات لرئاسة التفتيش المركزي، انطلاقاً من تصحيح اصول التّخاطب بين إدارة المناقصات وباقي الإدارات التي يجب ان تمرّ حصراً عبر رئاسة هيئة التفتيش المركزي، وهي دورها ستقوم بتحديد ما يجوز وما لا يجوز، أي إنها ستصبح حاجزاً أمام الاعتراضات على دفاتر الشروط، وهي التي تفصل في النزاعات المتعلقة، وهي التي تفصل في النزاعات المتعلقة بتطبيق القوانين والقرارات الحكومية. منح هذه الصلاحيات لرئيس التفتيش جورج عطية، معناه تعطيل دور إدارة المناقصات تماماً كما يحصل في هيئة التفتيش المركزي المعطلة منذ أشهر طويلة.

نقل صلاحية مراسلة الإدارات إلى رئيس التفتيش يعني تعطيل دور إدارة المناقصات (هيلم الموسوي)

